

الدول مطالبة بحساب تأثير المتغيرات الكلية على اقتصادها وفق سيناريوهات مختلفة

«الشال»: وضع الاقتصاد العالمي سيبقى مضطرباً وحالة عدم اليقين في أعلى مستوياتها

الأزمات الأمريكية المتلاحقة تؤكد أن الاحتياطي الفيدرالي لم يكسب معركة الثقة بعد

سيولة البورصة المطلقة تنخفض في المئة على أساس شهري

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا بلغت قيمته 343.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.9 %، لتصل إلى نحو 5.483 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.826 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. بينما ارتفعت بنحو 275.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة 5.3 %، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغت 5.207 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.5 % مقارنة بنحو 89.4 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 8.7 % مقارنة بنحو 6.4 %، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) بنحو 19.7 %، وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) بنحو 0.6 %، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) لتصل إلى نحو 4 فلس، قياساً بنحو 3 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم (P/E) نحو 21.3 ضعف مقارنة مع 23.6 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 20.5 % مقابل ارتفاع نسبي أكبر لربحية السهم الواحد بنحو 33.3 %.

وبلغ مؤشر مضاعف المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 640.1 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 11.0 نقطة ونسبته 1.7 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 18.5 نقطة أي ما يعادل 2.8 % عن إقفال نهاية عام 2022.



رسم بياني توضيحي

جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 567 ألف دينار كويتي أي ما نسبته 2.8 % عندما بلغت نحو 20.93 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.37 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022، وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نحو 48.5 % بعد أن كانت نحو 49 %، وانخفضت جملة المخصصات بنحو 106 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 1.1 %، لتبلغ نحو 9.81 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 9.91 مليون دينار كويتي. وجميع ما تم ذكره يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 25.1 % مقارنة بنحو 20.1 % للفترة نفسها من العام السابق.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 6.061 مليار دينار كويتي بانخفاض بلغت قيمته 360.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.6 % مقارنة بنحو 6.422 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، بينما ارتفع بنحو 4.1 % أو نحو 240.2 مليون دينار كويتي عند استثمارات الموجودات في الربع الأول من عام 2022 عندما بلغ نحو 5.821 مليار دينار كويتي. وسجل بند قروض وسلف انخفاضاً بلغت قيمته 20 مليون دينار كويتي أو بنحو 0.5 %، وصولاً إلى 4.019 مليار دينار كويتي (66.3 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.039 مليار دينار كويتي (62.9 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2022، بينما ارتفع بنحو 417.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.6 % مقارنة بنحو 3.602 مليار دينار كويتي (61.9 % من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع بنحو 75.6 % مقارنة بنحو 71.2 %، بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 368.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 32.4 %، ليصل إلى 770.1 مليون دينار كويتي (12.7 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.139 مليار دينار كويتي (17.7 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت، وحققت انخفاضاً بنحو 281.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 26.7 % عندما بلغ 1.051 مليار دينار كويتي (18.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2022.

الرئيسي، نتائج البنك الأهلي أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 10.8 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 29.8 % مقارنة بنحو 8.3 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام الفائت. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الضافية للبنك، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة 11.7 %، وصولاً إلى نحو 43.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 41.6 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.3 مليون دينار كويتي أو نحو 11.7 %، وصولاً إلى 31.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022. بينما انخفض بند صافي أرباح استثمارات الموجودات في الربع الأول من عام 2022 عندما بلغ نحو 5.821 مليار دينار كويتي. وسجل بند قروض وسلف انخفاضاً بلغت قيمته 20 مليون دينار كويتي أو بنحو 0.5 %، وصولاً إلى 4.019 مليار دينار كويتي (66.3 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.039 مليار دينار كويتي (62.9 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2022، بينما ارتفع بنحو 417.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.6 % مقارنة بنحو 3.602 مليار دينار كويتي (61.9 % من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع بنحو 75.6 % مقارنة بنحو 71.2 %، بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 368.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 32.4 %، ليصل إلى 770.1 مليون دينار كويتي (12.7 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.139 مليار دينار كويتي (17.7 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت، وحققت انخفاضاً بنحو 281.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 26.7 % عندما بلغ 1.051 مليار دينار كويتي (18.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2022.

حظيت نحو نصف شركاته على 90.6 % من سيولته ونحو 80.7 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 9.4 % فقط من سيولته، وحظلت شركة واحدة بنحو 36.3 % من سيولته ونحو 32.3 % من سيولة السوق وتلك نسب تركز عالية. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 83.1 %.

السوق الرئيسي (119 شركة)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 69.4 مليون دينار كويتي أو نحو 10.9 % من سيولة البورصة، وضمته حظيت 20 % من شركاته على 84.2 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 15.8 % من سيولته ما يعني أن تركز السيولة فيه أعلى بمستوى عال. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري نحو 16.9 %.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقيين الأول والرئيسي، نرى تراجعاً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي حتى نهاية شهر أبريل 2023 مقارنة بحينها كان نصيب السوق الأول 73.2 % تاركا نحو 26.8 % لسيولة السوق

الجاري (أي في 79 يوم عمل) نحو 3.285 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 41.6 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 38.7 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2022 البالغ نحو 67.8 مليون دينار كويتي، ومنخفضاً أيضاً بنحو 31.1 % إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2022 البالغ نحو 60.3 مليون دينار كويتي.

ولأن توجهاً السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.7 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1 % فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة المسالمة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5.3 % من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 13.5 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة لا زال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقيين خلال أبريل 2023، فكان كالتالي: السوق الأول (32 شركة) حظي السوق الأول بنحو 573.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 89.1 % من سيولة البورصة، وضمته

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 26.279 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الجارية 2023/2024 عجزاً قيمته 2.413 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن والوحيد هو إيرادات النفط.

أداء بورصة الكويت كان أداء شهر أبريل مختلطاً مقارنة بأداء شهر مارس، حيث انخفض معدل قيمة التداول اليومي مع أداء إيجابي لجميع مؤشرات الأسعار. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 1.2 % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.9 %، وارتفع أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوق بنحو 1.3 %، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 0.9 %.

وانخفضت سيولة البورصة المطلقة في أبريل مقارنة بسيولة مارس، حيث بلغت نحو 643.7 مليون دينار كويتي منخفضة من مستوى 889.3 مليون دينار كويتي أي بنحو 27.6 %، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل نحو 35.8 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 11.5 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر مارس البالغ نحو 40.4 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الأربعة الأولى من العام

الاقتصاد العالمي ومعه كل الاقتصادات القطرية سوف يستمر مضطرباً، وحالة عدم اليقين سوف تظل في أعلى مستوياتها، وربما يستمر هذا الوضع حتى خريف العام الجاري عندما تُؤتي أي لا تؤتي السياسات النقدية المتشددة مستهدفاتها، ويصبح التنبؤ حول المستقبل، سواء إن كان المسار للأفضل أو الأسوأ، تنبؤ يحظى بمستوى ثقة أعلى. ويفترض في كل قطر أن يحسب تأثير المتغيرات الكلية على اقتصاده وفق أكثر من سيناريو، وأن يتحوط بافتراض تحقق السيناريو الأسوأ.

النفط والمالية العامة بانتهاء شهر أبريل 2023 انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2023/2024، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أبريل نحو 85.5 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 15.5 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 22.1 % عن السعر الافتراضي الجديد المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2022/2023 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 97.1 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أبريل 2023 أدنى بنحو 12 % عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وكذلك أدنى بنحو 7.4 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 92.9 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية (قبل احتساب أرباح الجهات المستقلة)، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويقتضى أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أبريل بما قيمته نحو 1.798 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجل السنة المالية الحالية بنحو 21.582 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.413 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 17.169 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.284 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 23.866 مليار دينار كويتي.

الأوضاع تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرر رفع سعر الفائدة الأساسي على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية في اجتماعه بتاريخ 3 مايو، ما يعني أن مخاطر التضخم لازالت أعلى من منافع حفز النمو، ومع تلك الزيادة، بلغت الفائدة الأساسية على الدولار الأمريكي ما بين 5.00-5.25 %، وحتى نهاية الأسبوع الفائت، لم يتخذ بنك الكويت المركزي قرار بشأن سعر الخصم على الدينار الكويتي، ليلبغ الهاشم ما بين السعيرين 1.00-1.25 % % لصالح الدولار الأمريكي.

ويلاحظ الفيدرالي الأمريكي التطورات في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، ومؤشرات التضخم الأهم لارتفاع بعيدة جداً عن الرقم المستهدف البالغ 2 %، ولزوال سوق العمل ساخن، ولزوال الاستهلاك الخاص وهو المحرك الأساس للنمو والتضخم في الاقتصاد الأمريكي في توسع وخطورة الأوضاع تكمن في الفشل في اختيار الوقت المناسب لتغيير مسار أسعار الفائدة، زيادة أو ثبات أو تخفيض، حينها قد ينزلق الاقتصاد إلى حبة طويلة من الركود، ذلك ما حدث في ثمانينات القرن الفائت، ولزوال الاقتصاد الياباني ونفس السبب يعانين وإن بشكل مختلف منذ بداية تسعينات القرن الفائت.

ورغم أن أوضاع الاقتصاد الكلي الأمريكي ترجح زيادة أخرى بربع النقطة المئوية في 14 يونيو القادم، إلا أن هناك خطراً حقيقياً آخر قد يتسبب فيه الاستمرار في زيادة أسعار الفائدة. فالتعثر الذي أصاب البنوك والمتوسطة الأربعة في شهر مارس الفائت، وتغيير ملكية ثلاثة منها بعد أن سحب نحو 41 % من ودائع أخرى أو "فبرست ريبايليك" في الربع الأول من العام الحالي ما أدى إلى تعثره وعرضه في مزاد وشرائه من قبل "جي بي مورغان" الإثنين الفائت، وإضافة إلى أن الإنتاج لمجل السنة المالية هناك نحو 186 بنك آخر بعضها محل تعثر إن ساءت الأمور، كلها توجي بان الاحتياطي الفيدرالي لم يكسب معركة الثقة بعد. وقد تحل أزمة المصارف لو أعلن الاحتياطي الفيدرالي بالتوافق مع وزارة الخزانة ضمان كل الودائع، ولكنه إجراء لن يتحقق، لأنه وخلف أدبيا ومهنيًا وماليًا ومكافئ سياسيًا ولاحقًا مؤذي اقتصاديًا. لذلك نعتقد بأن وضع

	2022	%	27/04/2023	%	04/05/2023	%
1	827.2	(2.4)	807.8	(2.4)	788.8	(2.4)
2	267.9	(1.8)	251.8	(1.8)	247.5	(1.8)
3	167.0	(0.9)	152.1	(0.9)	147.0	(0.9)
4	255.9	(1.5)	246.3	(1.5)	242.5	(1.5)
5	232.0	(0.9)	227.7	(0.9)	226.5	(0.9)
6	361.1	(1.4)	349.6	(1.4)	344.6	(1.4)
7	295.9	(4.7)	306.7	(4.7)	292.2	(4.7)
8	3,418.2	(0.8)	3,398.5	(0.8)	3,369.6	(0.8)
9	794.6	(1.8)	785.0	(1.8)	770.9	(1.8)
10	129.2	(1.6)	135.5	(1.6)	131.4	(1.6)
11	297.6	(2.7)	276.2	(2.7)	268.7	(2.7)
12	298.2	(1.9)	319.6	(1.9)	307.0	(1.9)
13	587.4	(5.1)	449.7	(5.1)	435.9	(5.1)
14	114.8	(7.1)	120.0	(7.1)	111.5	(7.1)
15	220.0	(3.8)	236.9	(3.8)	229.1	(3.8)
16	115.5	(0.8)	110.3	(0.8)	109.4	(0.8)
17	880.6	1.0	1,502.7	1.0	1,518.5	1.0
18	206.2	(2.9)	217.3	(2.9)	211.1	(2.9)
19	106.6	1.2	158.9	1.2	140.6	1.2
20	268.7	0.2	378.5	0.2	379.4	0.2
21	204.2	(0.9)	217.4	(0.9)	215.9	(0.9)
22	155.0	2.4	143.7	2.4	147.1	2.4
23	458.9	(1.8)	307.6	(1.8)	302.1	(1.8)
24	2,175.0	0.6	2,158.0	0.6	2,170.7	0.6
25	305.2	(0.2)	269.5	(0.2)	269.0	(0.2)
26	296.8	(5.2)	295.4	(5.2)	285.9	(5.2)
27	356.2	1.6	278.9	1.6	283.4	1.6
28	485.6	(2.0)	505.6	(2.0)	495.6	(2.0)
29	269.2	(1.9)	264.1	(1.9)	259.0	(1.9)
30	596.3	(0.5)	615.2	(0.5)	612.0	(0.5)
31	5,609.6	(1.8)	4,799.5	(1.8)	4,713.6	(1.8)
32	1,018.8	(2.4)	1,037.5	(2.4)	1,012.5	(2.4)
33	45.6	0.0	30.0	0.0	30.0	0.0
34	1,635.0	(2.0)	1,506.0	(2.0)	1,476.5	(2.0)
35	91.7	(2.9)	85.8	(2.9)	83.5	(2.9)
36	437.0	(0.1)	435.6	(0.1)	435.0	(0.1)
37	708.8	8.2	625.4	8.2	676.9	8.2
38	181.8	1.5	177.6	1.5	180.2	1.5
39	658.6	(1.7)	651.1	(1.7)	640.1	(1.7)

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في البورصة